

الإدارة التنبؤية: كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل القرار الاستراتيجي في المؤسسات الحكومية دكتور

عبدالرحيم محمد

عضو هيئة تدريس منتدب (كلية التجارة والأعمال -جامعة لوسيل)

مستشار التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء المؤسسي

drabdo68@yahoo.com

في ظل التسارع الكبير الذي يشهده العالم اليوم، لم تعد الأساليب الإدارية التقليدية قادرة على التعامل مع تعقيدات البيئات التنظيمية الحديثة، لا سيما في المؤسسات الحكومية التي تواجه تحديات متداخلة ومتغيرة باستمرار، فهذه المؤسسات لسنوات طويلة اعتمدت على نماذج تعتمد إما على ردود الفعل أو على التخطيط بعيد المدى، غير أن الواقع الحالي فرض اتجاها مختلفا يعيد تشكيل الفكر الإداري، ويتمثل هذا الاتجاه في مفهوم "الإدارة التنبؤية".

يقوم هذا المفهوم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة بهدف استشراف المستقبل بدلا من الاكتفاء بالتعامل مع نتائجه. وقد أشارت العديد من الأبحاث المنشورة في المجالات العالمية منها على سبيل المثال أبحاث في مجلة Harvard Business Review، إلى التحول التدريجي من القرارات المبنية على الحدس والخبرة إلى قرارات مدعومة بالبيانات. إلا أن الإدارة التنبؤية تمثل مستوى أكثر تقدما، إذ لا تقتصر على تحليل الماضي، بل تسعى إلى بناء نماذج قادرة على توقع السيناريوهات المحتملة واقتراح مسارات عمل استباقية.

وترتكز هذه المنهجية على فكرة أساسية مفادها أن جودة القرار الإداري تتحسن عندما يدعم بتحليل علمي دقيق. فبدلا من الانتظار حتى وقوع الأزمات، يمكن رصد المؤشرات المبكرة عبر تحليل الأنماط والاتجاهات، مما يمنح صناع القرار فرصة لاتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب. هذا التحول من إدارة تفاعلية إلى إدارة استباقية يساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات وقدرتها على التكيف مع المتغيرات.

وفي السياق الحكومي، تتضاعف أهمية هذا النهج نظرا لحساسية الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، يمكن للجهات الأمنية الاستفادة من التحليلات التنبؤية لتوقع الأنماط الإجرامية، كما تستطيع المؤسسات الصحية التنبؤ بانتشار الأوبئة، في حين يمكن للقطاع التعليمي استشراف معدلات التسرب أو مستوى الأداء الأكاديمي. ولا تقتصر أهمية هذه التطبيقات على تحسين الأداء، بل تمتد إلى إحداث تحول في فلسفة العمل الحكومي، من الاستجابة إلى الوقاية.

ورغم ما تحمله الإدارة التنبؤية من إمكانات واعدة، إلا أن تطبيقها يواجه عددا من التحديات. في مقدمة هذه التحديات جودة البيانات، إذ تعتمد دقة التوقعات بشكل مباشر على درجة الثقة في البيانات المتاحة. كما أن التحول نحو الاعتماد على النماذج التحليلية قد يواجه مقاومة داخل بعض المؤسسات التي لا تزال تفضل الخبرة البشرية التقليدية. إضافة إلى ذلك، تبرز قضايا أخلاقية تتعلق بالشفافية والمساءلة، خاصة في البيئات الحكومية التي تتطلب مستويات عالية من الثقة العامة.

ومن ناحية أخرى، فإن نجاح هذا التحول يتطلب توافر مجموعة من المقومات، من أبرزها بنية تحتية رقمية متطورة، وتكامل فعال بين قواعد البيانات، إلى جانب وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على تحليل البيانات وفهم مخرجاتها. كما يستلزم الأمر وجود أطر حوكمة واضحة تنظم استخدام البيانات وتحدد آليات اتخاذ القرار، بما يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة.

ولا يعني تبني الإدارة التنبؤية تقليص دور الإنسان، بل على العكس، يعيد تعريفه بشكل أكثر عمقا. فقائد المؤسسة في هذا السياق لم يعد يعتمد على خبرته فقط ، بل أصبح مطالباً بفهم البيانات وتفسيرها ودمجها مع الرؤية الإنسانية. وقد أكدت تقارير صادرة عن مجلة MIT Sloan Management Review أن المؤسسات الأكثر نجاحاً هي تلك التي تحقق تكاملاً فعالاً بين القدرات البشرية والتقنيات الذكية، بدلاً من استبدال أحدهما بالآخر.

ومما سبق ، يمكن اعتبار الإدارة التنبؤية أحد أبرز ملامح الإدارة الحديثة في القرن الحادي والعشرين، حيث تنتقل المؤسسات من التركيز على الماضي إلى صناعة المستقبل. كما توجه هذه المنهجية نحو آفاق جديدة لتطوير أدوات قياس الأداء، بحيث لا تقتصر على النتائج الحالية، بل تمتد لتشمل القدرة على التوقع والاستباق.

وبوجه عام، فإن تبني هذا النهج في المؤسسات الحكومية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تعزيز كفاءتها ومرونتها، يمثل تحولا استراتيجيا مهما. فالمستقبل لن يكون فقط لمن يستجيب بسرعة، بل لمن يمتلك القدرة على استشرف ما قبل الحدث واتخاذ القرار في ضوء ذلك. ومن هنا، لم يعد السؤال: كيف نتعامل مع الأزمات؟ بل أصبح: كيف نتوقعها قبل وقوعها؟ وهذا هو جوهر الإدارة التنبؤية.